

منفردين مع كل من الرئيس المصري مبارك ووزير خارجيته د. عصمت عبدالمجيد. وذكرت تقارير صحفية لاحقة، ان ارنس وعبدالمجيد تداولوا، أيضاً، في موضوع جدول الاعمال للمحادثات الفلسطينية - الاسرائيلية. وأضافت تلك التقارير ان ارنس اصّر على ان جدول الاعمال يجب ان يقتصر على بند واحد فقط، هو مبادرة السلام الاسرائيلية. أما الوزير المصري، فأعرب، في رده على ذلك، عن دهشته من رفض الحكومة الاسرائيلية ان يطرح الفلسطينيون للبحث المواضيع التي تثير قلقهم (معاريف، ٤/١٠/١٩٨٩). وذكرت التقارير ذاتها، انه اتضح لاحقاً، ان الولايات المتحدة ومصر توصلتا الى اتفاق بأن يتضمّن جدول الاعمال موضوعاً واحداً فقط، هو مبادرة السلام الاسرائيلية، إلا انهما ارتأتا، أيضاً، انه بإمكان الفلسطينيين ان يطرحوا، خلال المحادثات، اسئلة استيضاحية، على أساس مبادرة «النقاط العشر» المصرية (المصدر نفسه).

وفي أعقاب لقائه بالرئيس مبارك، قال الوزير ارنس: «كان لنا حديث جيّد وهام وجاد». وأضاف: «نحن بحاجة الى مساعدة الرئيس مبارك. وهذه المساعدة مطلوبة؛ وهو فعلاً معنيّ بتقدّم عملية السلام». ولكن الى جانب هذه المجاملات، ذكرت تقارير صحفية اسرائيلية ان الرئيس مبارك اخفق في اقناع ارنس بالترشح عن موافقه، حيث أكد ارنس انه «لا مكان لسوء الفهم؛ فنحن لن نتحدث مع م.ت.ف.» (يديعوت احرونوت، ٢/١٠/١٩٨٩).

وكان آخر اللقاءات في العاصمة الاميركية، في سياق الجهود لتحريك عملية السلام في الشرق الاوسط، اللقاء بين الرئيسين، الاميركي بوش والمصري مبارك، الذي شارك فيه الوزير بيكر أيضاً. وفي ختام اللقاء، قال بيكر: «يحتمل ان هناك امكاناً للتقدم»، مكرراً تصريحات سابقة في هذا الشأن. وأضاف: «ان الامر ممكن. ولكنني اعتقد بأنه لا يزال من السابق لأوانه القول اذا كان من الارجح ان يحصل ذلك» (دافاق، ٣/١٠/١٩٨٩). أما الرئيس مبارك، فكان أكثر تفاؤلاً، حيث أكد: «نحن نؤمن، فعلاً، بأن هناك فرصة كبيرة لمزيد من التقدم. وبإمكاننا تحقيق ذلك بواسطة اقناع الاطراف بالبدء بحوار دون شروط مسبقة». وأوضح كل من مبارك والوزير بيكر ان الكرة، الآن - بعد سلسلة

مسألة مشاركة م.ت.ف. في عملية السلام. وأشار ارنس الى انه لم تتخذ قرارات في اللقاء، وان الوزير بيكر آثر الاصغاء للجانبين، الاسرائيلي والمصري (المصدر نفسه، ٢٩/٩/١٩٨٩).

مع ذلك، قال الوزير بيكر، خلال تحدّثه الى المراسلين، انه يحتمل ان هناك فرصة، الآن، لتقدم عملية السلام في الشرق الاوسط. لكنه استدرك منوهاً بأن «هذه طريق حاول الكثيرون التحرك عليها، وهي مليئة بالالغام والعراقيل». وأكد بيكر انه يجب، الآن، انتظار القرار الذي سيتخذه المجلس الوزاري المصغّر في اسرائيل، بالنسبة الى الطريق الآيلة الى تقديم المبادرة الاسرائيلية. وبالنسبة الى النقاط المصرية العشر، أكد بيكر ما سبق وأعلنه موظفون امريكيون رسميون، من ان الولايات المتحدة لا تعتبرها مبادرة منافسة للمبادرة الاسرائيلية، بل أداة هدفها ردم الهوة بين الفلسطينيين والاسرائيليين. ومن ناحيته، أكد رئيس شعبة التخطيط السياسي في الخارجية الاميركية، دنيس روس، ان الولايات المتحدة لن تمارس الضغط على اسرائيل للقبول بالخطة المصرية. وبالنسبة الى موضوع تركيبة الوفد الفلسطيني الى الحوار مع اسرائيل، قال بيكر انه لم يتمّ التطرق، خلال اللقاء الثلاثي، الى هذا الموضوع، ولم يتمّ استعراض قائمة بأسماء المرشحين لعضوية الوفد الفلسطيني، بل تركّز البحث على المواضيع المبدئية (المصدر نفسه). وطمأن بيكر الحكومة الاسرائيلية بأن الولايات المتحدة لن تتدخل في الجدل الدائر بين جناحي الحكم، مؤكداً ان كل قرار سيتخذه المجلس الوزاري لن يؤثّر سلباً في العلاقات بين البلدين (هآرتس، ٢٩/٩/١٩٨٩). وخلافاً لما قاله الوزير بيكر، بشأن عدم تطرّق المباحثات الثلاثية الى موضوع تركيبة الوفد الفلسطيني، ذكرت مصادر اسرائيلية صحفية ان خلافات في الرأي برزت بين الوزيرين، ارنس وعبدالمجيد، في هذا الشأن. فقد أوضح الوزير ارنس انه، وفقاً للخطوط الاساسية السياسية لحكومته، فانها لن تجري مفاوضات مع م.ت.ف. وان كل اقتراح، أو خطة تتضمّن لقاء مع م.ت.ف. لا يمكن ان تخرج الى حيّز التنفيذ من جانب اسرائيل (المصدر نفسه).

وكرر ارنس مواقف حكومته خلال لقاءين